

Distr.: General
5 August 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٥٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

العولمة والاعتماد المتبادل: دور الأمم المتحدة في
تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

تقرير الأمين العام

موجز

للبلدان المتوسطة الدخل أهمية كبيرة في الارتقاء بخطة الأمم المتحدة لتوفير التنمية للجميع، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، باعتبارها موطنا لما يقارب ثلثي فقراء العالم. وهي تؤدي أيضا دورا متزايدا في التقدم نحو تحقيق نمو عادل ومستدام في الاقتصاد العالمي. وقد حققت العديد من البلدان المتوسطة الدخل تقدما ملحوظا وواسع النطاق على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي خلال العقد الماضيين. بيد أنفرادى البلدان ما تزال تواجه تحديات جسام وصعوبات هائلة غير اعتيادية في ميادين كالفقر والصحة والتعليم وتغير المناخ.

* A/64/150.



وقد كانت منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف شركاء وميسرين ذوي أهمية في ميدان التعاون الإنمائي الدولي مع البلدان المتوسطة الدخل. بيد أنه ثمة حاجة لبذل المزيد من الجهود الرامية إلى استخلاص الدروس من مبادرة "وحدة الأداء" وغير ذلك من المحاولات لتحقيق قدر أكبر من الاتساق على نطاق المنظومة. وتحتاج منظومة الأمم المتحدة حاليا إلى خطة أكثر دقة تُمكنها من التصدي للتحديات، العادية منها وغير الاعتيادية، التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل. وفي حين أن التركيز قد يختلف ليماشي حاجات البلد، ينبغي أن تعطى الأولوية للتحديات الإنمائية ذات الطابع الدائم، ومثالها القضاء على الفقر وتحقيق الاستقرار المالي، وللمسائل الناشئة، وبخاصة التصدي لتغير المناخ. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز أيضا ما تقدمه من دعم لتوطيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٦	ثانيا - أهم التحديات التي تعيق تنمية البلدان المتوسطة الدخل
٦	ألف - التقدم المحرز على صعيد التنمية في البلدان المتوسطة الدخل
١٠	باء - الأوضاع الاقتصادية الدولية العسيرة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل
١٦	ثالثا - تعاون منظومة الأمم المتحدة مع البلدان المتوسطة الدخل
١٦	ألف - الإنجازات الرئيسية في مجال التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل
٢٢	باء - دور المؤسسات المالية الدولية في البلدان المتوسطة الدخل
٢٥	رابعا - الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسات

المرفق

٢٨	الجدول ١ - مجالات التنمية الرئيسية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان المتوسطة الدخل .
٢٩	الجدول ٢ - مجالات السياسة العامة الرئيسية لتزويد البلدان المتوسطة الدخل بالمشورة في مجال السياسة العامة
٣٠	الجدول ٣ - مجالات السياسة العامة الرئيسية بالنسبة لتنمية القدرات في البلدان المتوسطة الدخل
٣١	الجدول ٤ - النهج التي يحظى اتباعها بأكبر قدر من النجاح في البلدان المتوسطة الدخل
٣٢	الجدول ٥ - الجهات الفاعلة الرئيسية التي تعمل معها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان المتوسطة الدخل

أولا - مقدمة

١ - في الدورة الثالثة والستين التي انعقدت في عام ٢٠٠٨، سلّمت الجمعية العامة بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة فيما تبذله من جهود من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وشددت على أهمية الدعم الدولي باختلاف أشكاله التي تتسق تماما مع السياسات الوطنية من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل، وأقرّت بما تبذله العديد من البلدان المتوسطة الدخل من جهود وما تحرزه من نجاحات من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية وكذلك بمساهماتها الكبيرة في التنمية والاستقرار الاقتصادي على الصعيدين العالمي والإقليمي. وسلّمت الجمعية بتضامن البلدان المتوسطة الدخل مع غيرها من البلدان النامية، ودعت منظومة الأمم المتحدة إلى أن تدعم البلدان المتوسطة الدخل وأن تحسن تنسيقها وتبادلها للخبرات مع غيرها من المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية في ذلك الميدان.

٢ - وفي القرار ٦٣/٢٢٣، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا شاملا عن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، يركز فيه على الاستراتيجيات والإجراءات التي تنفذها حاليا منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، ومع مراعاة عمل المنظمات الدولية المعنية الأخرى، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية. ويأتي هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

٣ - ولا يقدم القرار تعريفا دقيقا لفئة البلدان المتوسطة الدخل. والتعريف الأكثر شيوعا هو التعريف الذي يستخدمه البنك الدولي، والذي يصنّف البلدان المتوسطة الدخل على أنها البلدان الذي يتراوح فيها الدخل القومي الإجمالي للفرد بين ٩٧٦ دولارا و ١١ ٩٠٥ دولارا. وبالاستناد إلى بيانات عام ٢٠٠٨، تضم هذه المجموعة ١٠١ بلدا. كذلك يحدد البنك الدولي حاجز ٣ ٨٥٦ دولارا كنصيب الفرد الواحد من الدخل القومي الإجمالي بمثابة الخط الفاصل المستخدم للتمييز بين البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. وبدورها تُعرّف البلدان المنخفضة الدخل بأنها البلدان التي يقل فيها نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي الإجمالي عن ٩٧٦ دولارا، ويستخدم هذا الرقم أيضا كنقطة الفصل في أحد المعايير التي تستخدمها الأمم المتحدة لتحديد أهلية البلدان للإدراج في فئة أقل البلدان نموا. ويعتمد هذا التقرير تعريف البنك الدولي للبلدان المتوسطة الدخل كأساس مخصوص.

٤ - وتضمّ مجموعة البلدان المتوسطة الدخل ثلثي سكان العالم وتستأثر بحوالي ٤٠ في المائة من الناتج العالمي الإجمالي، وتحتل مكانة هامة في الاقتصاد العالمي. وحيث أن عددا من

كبرى الاقتصادات الناشئة التي تشكل جزءاً من هذه المجموعة سجلت نمواً سريعاً ومستمراً خلال العقد الماضي، فإن مساهمة البلدان المتوسطة الدخل في النمو العالمي قد تزايدت باطراد لتعيد تكوين الأنماط العالمية للإنتاج والتجارة وتدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا وشروط العمل. وقد أسفر نمو الاقتصادات الناشئة أيضاً عن قيام علاقات تفاعل مع سائر البلدان النامية، من خلال تزايد الصلات التجارية وتدفق رؤوس الأموال والتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب. بيد أنه على الرغم من التناقص الملحوظ في مستوى الفقر المدقع، فإن البلدان المتوسطة الدخل كمجموعة لا تزال موطناً لـ ٦٤ في المائة من سكان العالم الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار يومياً.

٥ - وتتكون هذه المجموعة من عدد من الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع واقتصادات تعتمد اعتماداً كبيراً على الموارد الطبيعية الأولية، وهي مجموعة متنوعة للغاية من حيث عدد سكان بلدانها، حيث لا يزيد عدد سكان ثلث بلدان هذه المجموعة على مليوني نسمة، فيما يتجاوز عدد سكان العديد من بلدانها الأخرى ١٠٠ مليون نسمة، ويتجلى هذا التنوع أيضاً في الإنجازات الاجتماعية، بما في ذلك ما يقاس منها من خلال التقدم المحرز على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦ - ولدى العديد من البلدان المتوسطة الدخل إمكانيات تتيح لها اللحاق بركب البلدان المرتفعة الدخل. لكن الكثير منها تواجه خطر التراجع عما حققت من إنجازات سابقة لتقع في فئة الدخل المنخفض باعتبار أنها تتعرض بدرجات متفاوتة للآزمات الاقتصادية والصدمات الخارجية. ومثال ذلك أن الأزمة المالية الحالية تهدد بالقضاء على سنوات من إنجازات البلدان المتوسطة الدخل في ميدان التنمية.

٧ - ويعد الإقرار بالتنوع في صفوف هذه البلدان عاملاً هاماً في تحديد التحديات التي تواجه تنميتها، وفي التشديد على ضرورة أن تتبنى منظومة الأمم المتحدة استراتيجيات ونهج مرنة في تعاونها مع البلدان المتوسطة الدخل. وينبغي ألا يُستخف بما لمساهمة منظومة الأمم المتحدة في البلدان المتوسطة الدخل من أهمية وما تفرضه هذه المساهمة من تحديات. فعلى سبيل المثال، لا تزال هذه المجموعة تتلقى قرابة ٦٠ في المائة من مجموع تدفقات المعونة التي تقدمها بلدان لجنة المساعدة الإنمائية^(١).

٨ - ويرمي هذا التقرير إلى مناقشة أهم التحديات التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل على صعيد تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك العوائق، المحلية منها والخارجية

(١) للاطلاع على تحليل مفصل للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان المتوسطة الدخل، انظر - Cooperation with middle-income countries, José A. Alonso, ed. (Madrid, Institute Complutense de Estudios Internacionales, 2007).

(الفصل الثاني)، وتحديد الإنجازات والحاجات الضرورية للارتقاء بمساهمة منظومة الأمم المتحدة في البلدان المتوسطة الدخل (الفصل الثالث). ويتضمن الفصل الأخير (الفصل الرابع) مناقشة للآثار المترتبة عن هذه النتائج.

ثانيا - أهم التحديات التي تعيق تنمية البلدان المتوسطة الدخل

ألف - التقدم المحرز على صعيد التنمية في البلدان المتوسطة الدخل

٩ - أحرزت البلدان المتوسطة الدخل، على العموم، تقدماً ملحوظاً على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العقدين الماضيين تقاس بما أنجز على الطريق نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أن مستوى التقدم يتباين بدرجة كبيرة بينها وفيها، وقد لا يتمكن عدد من هذه البلدان من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥^(٢).

١٠ - ويتجلى أكبر التحديات الاجتماعية في الحد من الفقر. وقد أحرز تقدم ملحوظ نحو خفض نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. على سبيل المثال، انتُشل حوالي ٥٤٨ مليون نسمة من الفقر المدقع في ٣٧ من البلدان المتوسطة الدخل خلال العقدين الماضيين، وتتوفر بيانات مقارنة بهذا الشأن. لكن هذا التقدم يعود في جزئه الأكبر إلى بعض من أكثر بلدان المجموعة اكتظاظاً بالسكان، وهي الصين وإندونيسيا وباكستان والبرازيل والاتحاد الروسي والمكسيك. فقد انتُشل أكثر من ٤٥٨ مليون نسمة من الفقر المدقع في الصين وحدها. وفي المقابل، ازدادت نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع، أو بقيت على ما كانت عليه، في ٣٧ من البلدان المتوسطة الدخل على الأقل. ويعيش أكثر من ٩٢٥ مليون نسمة في فقر مدقع في البلدان المتوسطة الدخل. وفي الحين الذي تتراوح فيه نسب الفقر من ٢ إلى أكثر من ٦٠ في المائة، فإن البلدان المتوسطة الدخل تؤوي ٦٤ في المائة من الفقراء المدقعين في العالم. وبالتالي فإن تحقيق مزيد من التقدم في هذه البلدان على صعيد الحد من الفقر يكتسي أهمية حاسمة في تحقيق هذا الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى العالمي.

١١ - ولانتشال الناس من الفقر، لا بد من بذل الجهود في معظم البلدان المتوسطة الدخل لزيادة نسب نمو العمالة وتقديم أجور أعلى، لا سيما في أدنى درجات سلم الوظائف. وفي هذا الصدد، سُجل بعض التقدم نحو تحقيق الهدف المتمثل في تعميم التعليم الابتدائي، وهناك العديد من البلدان التي تسير على الطريق المرسوم لتحقيق هذا الهدف. لكن بعض البلدان

(٢) استقيت البيانات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية من قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٩ لدى شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

سجلت انتكاسات، كما في دول بحر البلطيق (ليتوانيا ولاتفيا) وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية (سانت كيتس ونيفيس ودومينيكا وجامايكا). وعلاوة على ذلك، تقلّ نسبة التسجيل في المدارس الابتدائية عن ٧٥ في المائة في بعض البلدان كجيبوتي والكونغو وليسوتو وناميبيا مثلاً.

١٢ - وينبغي إعطاء الأولوية أيضاً لزيادة التسجيل في مرحلتي التعليم الثانوي والتعليم الجامعي. ففي ربع البلدان المتوسطة الدخل، ازدادت معدلات التسجيل الإجمالية في المدارس الثانوية بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة منذ عام ١٩٩٠، وبلغت ضعفها في تايلند وغواتيمالا وباراغواي مثلاً، وأربعة أمثال ما كانت عليه من قبل في الرأس الأخضر. غير أن الوصول إلى التعليم الثانوي لا يزال مبعث قلق، لا سيما في البلدان المتوسطة الدخل الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تقل معدلات التسجيل الإجمالية عن ٥٠ في المائة في كثير من الأحيان.

١٣ - وقد تمكن عدد من البلدان المتوسطة الدخل من إحراز تقدم ملموس من حيث زيادة التسجيل في مرحلة التعليم العالي، بما في ذلك في مجالي العلوم والتكنولوجيا. ويعد هذا الأمر عاملاً هاماً لتعزيز القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. وفي الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦، تضاعفت معدلات التسجيل في مرحلة التعليم العالي بموريشيوس ورومانيا، وبلغت ثلاثة أمثال ما كانت عليه من قبل في الصين، وخمسة أمثال ما كانت عليه تقريباً في كوبا. وفي حين أن معدلات التسجيل في مرحلة التعليم العالي في كوبا وليتوانيا ولاتفيا وأوكرانيا والاتحاد الروسي زادت عن المتوسط المسجل في البلدان المرتفعة الدخل، فإن تلك المعدلات بقيت منخفضة للغاية في العديد من البلدان الأخرى المتوسطة الدخل.

١٤ - وقد توصل عدد من البلدان المتوسطة الدخل إلى الحد من انتشار الأمراض الرئيسية وتحسين صحة الأم والطفل، لكن التحديات ما زالت قائمة. فعلى سبيل المثال، انخفض انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عدد قليل من البلدان المتوسطة الدخل فقط. وما زال معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية مرتفعاً نسبياً في منطقة البحر الكاريبي، لكنه استقر في أمريكا اللاتينية، وما زال يشكل أحد أضخم التحديات التي تواجهها أفريقيا جنوب الصحراء، وبخاصة أفريقيا الجنوبية.

١٥ - وحققت البلدان المتوسطة الدخل إنجازات هامة في ميدان مكافحة السل. حيث يسجل ثلثها أقل من خمس حالات لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، ويسجل ثلثها أقل من ١٥ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة. ومن المؤسف أن المعدلات قد تضاعفت في نصف البلدان

المتوسطة الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء، كما سجلت زيادات كبيرة في معظم البلدان المتوسطة الدخل من بلدان رابطة الدول المستقلة.

١٦ - ويعتبر خفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات عنصرا حاسما لتحقيق التنمية. وطبقا للاتجاهات الراهنة يستطيع أكثر من نصف جميع البلدان المتوسطة الدخل خفض معدلات الوفيات دون الخامسة بنسبة الثلثين بحلول عام ٢٠١٥. وكان عدد من البلدان من بينها تايلند ومالديف وتركيا والبرازيل قد حقق الهدف بالفعل في حين أن عددا آخر قد يكون في طريقه أيضا إلى تحقيق ذات الهدف وإن كان يبذل مجهود إضافي قليل نسبيا. ولكن في العديد من البلدان تظل معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة مدعاة للقلق. فعلى سبيل المثال، ارتفع المعدل في جميع البلدان المتوسطة الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء تقريبا.

١٧ - وتم إدخال تحسينات مهمة أيضا في مجال خفض وفيات الأمهات، وبالرغم من ندرة البيانات تضاعف عدد البلدان التي أبلغت عن تسجيل نسبة تزيد على ٩٥ في المائة من المواليد بحضور موظفين صحيين مدربين بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥ مما يشير إلى حدوث تحسن في مجال صحة الأم. وبالرغم من ذلك شهدت بعض بلدان كالسودان وأنغولا والهند حضور العاملات الصحيات المدربات في نصف حالات الولادة فقط، مما يعني أن هناك الكثير الذي لا يزال ينبغي عمله لتحسين نوعية نظم الرعاية الصحية ونطاق شمولها وخفض وفيات الأطفال والأمهات بدرجة أكبر.

المعوقات والتحديات الرئيسية التي تواجه التنمية في البلدان المتوسطة الدخل

١٨ - كثيرا ما تواجه البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل تحديات وأوجه ضعف مماثلة. ولا شك أن العديد من البلدان قد انتقل بين هاتين المجموعتين على مدى العقدين السابقين: فقد تحول تصنيف ١٤ بلدا من بلدان منخفضة الدخل إلى بلدان متوسطة الدخل وشمل ذلك الهند ومالديف وسري لانكا والصين. ورجعت سبعة بلدان إلى المجموعة المنخفضة الدخل كان من بينها جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان وزمبابوي كما هبط ٢١ بلدا مؤقتا إلى المجموعة المنخفضة الدخل مرة على الأقل أثناء العقدين لسابقين.

١٩ - تمثل المستويات العالية للتفاوت في الدخل عاملا أساسيا من عوامل ضعف معظم البلدان المتوسطة الدخل حيث يكون التفاوت في الدخل عادة أعلى منه في البلدان المنخفضة الدخل. وفي الواقع إن التقدم المحرز في الحد من الفقر لا يرافقه في الغالب ارتفاع في معدلات النمو في كثير من البلدان المتوسطة الدخل؛ ففي نصف منها على الأقل زاد التفاوت طوال العقد الماضي. ففي حين أن تحقيق المزيد من العدالة في توزيع الدخل قد صاحب الحد من

الفقر في مصر مثلاً، إن التفاوت في الدخل ظل دون تغيير في المغرب. وبالمثل، وفي حين انخفض معدل التفاوت في ٩ بلدان في أمريكا اللاتينية بين عامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ فقد ارتفع في الجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا وهندوراس. وفي الواقع، إن أعلى معدل للتفاوت في العالم موجود في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حيث أن دخل الفرد في شريحة أغنى ٢٠ في المائة من السكان أعلى في المتوسط عشرين مرة من دخل الفرد في شريحة أفقر ٢٠ في المائة من السكان. ويؤدي التفاوت في المجتمعات إلى بقاء معدلات البطالة والعمالة الناقصة عالية بعد حدوث أزمة اقتصادية لفترات مطولة حتى بعد استئناف النمو، مما يؤخر خفض وطأة الفقر.

٢٠ - ويمكن عزو التفاوت في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان المتوسطة الدخل إلى عدد من العوامل التي تشمل الاختلاف فيما بين تلك الاقتصادات في الهياكل الاقتصادية القائمة وقدرتها على تعبئة الموارد المحلية ونوعية المؤسسات والاستراتيجيات الإنمائية. وظهر اتجاه نحو ازدياد التباين في نمو هذه الاقتصادات منذ الثمانينيات حيث ظل النمو متخلفاً بدرجة كبيرة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا عن النمو في معظم البلدان الآسيوية النامية.

٢١ - ومن كثير من البلدان المتوسطة الدخل يظل الإطار المؤسسي ضعيفاً، مما يعوق تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وبرزت الحاجة في كثير من الحالات إلى زيادة الإنفاق الاجتماعي لخفض معدل التفاوت ووطأة الفقر، وتوفير حماية اجتماعية أفضل للتخفيف من أثر الصدمات. وفي بعض السياقات، تبرز الحاجة إلى إعادة توجيه السياسات القائمة لزيادة فعاليتها وخفض طابعها التراجعي ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم. وينبغي منح الأولوية لشبكات الأمن الاقتصادي على سبيل المثال لزيادة رأس المال التعليمي لأفقر الأسر المعيشية واتباع سياسات عمالة نشطة. ويمكن للبرامج ذات الصلة أن تشمل تدابير انتقائية مثل برامج التحويلات النقدية المستهدفة التي تشترط تنفيذ أنشطة إلزامية معينة مثل المواظبة على الدراسة. إلا أن حقيقة أن عدداً من البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قد نفذت هذه المشاريع ولا تزال تشهد حتى الآن مستويات عالية من البطالة ولا سيما في أوساط الشباب تؤكد الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بالسياسة العامة.

٢٢ - ويتعين أيضاً تعزيز الاستثمار في الهياكل الأساسية ولا سيما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي أفريقيا جنوب الصحراء نظراً لأن الهياكل الأساسية غير الملائمة تعوق تحقيق القطاعات الإنتاجية معدلات نمو ثابتة والإبقاء عليها، والاندماج على نحو أوثق في الاقتصادات العالمية. وفضلاً عن ذلك تتمثل السياسة الاقتصادية المهمة في اعتماد سياسة

مالية معاكسة للدورات الاقتصادية. وعلى العكس من كثير من الاقتصادات في شرق آسيا، كان للسياسات المالية المسيرة للدورات الاقتصادية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية أثر سلبي على معدل النمو طويل الأجل^(٣).

٢٣ - ويشكل تغير المناخ تحدياً يزداد أهمية بالنسبة للبلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل وفي حين أن اقتصادات البلدان المتقدمة النمو قد ساهمت بثلاثة أرباع الزيادة في الانبعاثات منذ عام ١٩٥٠، فقد أصبحت بعض البلدان المتوسطة الدخل مصدر انبعاثات كبيرة. وأصبح من الضروري وكذلك من المجدي للبلدان النامية التحول إلى خفض الانبعاثات وإلى مسارات النمو المرتفع من أجل مواجهة التحدي العالمي فيما يتعلق بالتنمية والمناخ. ويتطلب ذلك دعماً دولياً كبيراً فيما يتعلق بالموارد المالية والمعرفة التكنولوجية والقدرات المؤسسية. وانسجاماً مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة سوف يتطلب التحول برنامجاً عالمياً جديداً للسياسات العامة يركز على مزيج واسع من التدابير السوقية وغير السوقية مع توجيه اهتمام أكبر إلى الاستثمار العام والسياسات الصناعية الفعالة^(٤).

باء - الأوضاع الاقتصادية الدولية العسيرة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل

٢٤ - شهدت معظم البلدان المتوسطة الدخل اندماجاً متسارعاً في الاقتصاد العالمي على مدى العقدين الماضيين مما أكسبها المزيد من فرص الحصول على التدفقات الرأسمالية الخاصة الدولية وزيادة تدفقاتها التجارية. وقد استفاد البعض فعلاً من الاندماج الاقتصادي العالمي في الوقت الذي أصبح فيه البعض أكثر ضعفاً في مواجهة الصدمات الخارجية. وبصفة عامة، تظل البيئة الاقتصادية الخارجية للبلدان المتوسطة الدخل ضمن اقتصاد عالمي يشهد تكاملاً متزايداً بيئة تنطوي على تحديات كبيرة مثلما تؤكد ذلك سلسلة الأزمات الاقتصادية والمالية الدولية التي شهدتها العقدان السابقان ومن بينها بصفة خاصة الأزمة المالية العالمية الأخيرة. وقد أدت هذه الأزمات بصرف النظر عن مصدرها إلى إلحاق أضرار كبيرة بالبلدان المتوسطة الدخل.

(٣) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠٠٦: تبين مستويات النمو والتنمية (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.06.11.C.1).

(٤) للاطلاع على تحليل مفصل لكيفية تعزيز تغير المناخ والتنمية، انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠٠٩: تعزيز التنمية وإنقاذ الكوكب (يصدر قريباً)؛ وموجز السياسة العامة رقم ١٧ الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة: التوصل إلى اتفاق بشأن المناخ في كوبنهاغن، متاح على الموقع <http://www.un.org/esa/policy/policybriefs/policybrief17.pdf>.

٢٥ - لقد بينت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة ضعف البلدان المتوسطة الدخل في اعتمادها الكبير على التجارة الدولية وأسعار السلع الأساسية والتدفقات الرأسمالية إلى الداخل. فقبل حدوث الأزمة استفاد معظم تلك البلدان في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ من الازدهار في عائدات الصادرات. فقد استفاد مصدرو السلع المصنعة من زيادة الطلب العالمي على السلع الاستهلاكية والرأسمالية في حين استفادت البلدان المصدرة للسلع الأساسية من ارتفاع الطلب العالمي على المواد الخام والوقود. وانعكست هذه الاتجاهات في قوة النمو الذي فاق معدله المتوسط العالمي في عدد من البلدان المتوسطة الدخل مثل الصين والهند ووصل إلى مستوى رأى فيه البعض أن مسار النمو في البلدان المتوسطة الدخل قد أصبح أكثر استقلالا ("انفصل") عن مسار نمو اقتصادات البلدان المتقدمة النمو الرئيسية.

٢٦ - لقد تلاشت هذه الفكرة بسرعة كبيرة بازدياد شدة الأزمة المالية العالمية أدى الانكماش في الاستهلاك والإنفاق التجاري في البلدان المتقدمة النمو إلى انهيار في التجارة العالمية مما أثر بدرجة غير تناسبية على البلدان المتوسطة الدخل. وهبطت التدفقات التجارية العالمية بشكل حاد في نهاية عام ٢٠٠٨ والربع الأول من عام ٢٠٠٩. وانخفضت صادرات العديد من البلدان المتوسطة الدخل ولا سيما تلك المصدرة للسلع المصنعة بمعدل سنوي زاد عن ٤٠ في المائة. وفي الوقت ذاته هبطت أسعار السلع الأساسية بمعدل النصف تقريبا مما أدى بدوره إلى انخفاض كبير في عائدات صادرات البلدان المتوسطة الدخل المصدرة للسلع الأساسية.

٢٧ - وفي الوقت ذاته هبط حجم صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى البلدان المتوسطة الدخل من أكثر من تريليون دولار في عام ٢٠٠٧ إلى أقل من ٥٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٨. ويتوقع حدوث انخفاض بمعدل النصف في عام ٢٠٠٩. ومن بين عناصر صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى الداخل كان أكثر معدلات الانخفاض حدة في الإقراض المصرفي الذي انعكس من تدفقات إلى الداخل بلغ حجمها حوالي ٤٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ إلى تدفق صاف الخارج في عام ٢٠٠٩. وشهدت البلدان المتوسطة الدخل، كالاتحاد الروسي وأوكرانيا والعديد من الاقتصادات في وسط وشرق أوروبا أشد الانعكاسات في الإقراض المصرفي الدولي. وانقلب صافي الاستثمارات من أسهم الحوافز المالية إلى تدفقات إلى الخارج من الاقتصادات الآخذة في الظهور في الوقت الذي يقدر فيه أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي قد هبطت بأكثر من ٣٠ في المائة من معدل الذروة الذي وصلته في عام ٢٠٠٧.

٢٨ - ومع أن تكاليف التمويل الخارجي للبلدان المتوسطة الدخل قد ارتفعت بدرجة كبيرة أثناء الأزمة المالية العالمية، فقد شهدت التحويلات إلى هذه البلدان وإلى البلدان النامية الأخرى معدلات معتدلة بدرجة كبيرة مما أثر في البلدان المتوسطة الدخل وبصفة خاصة في رابطة الدول المستقلة وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونتيجة لذلك يواجه العديد من البلدان تحديات في تمويل العجز في ميزان المدفوعات وفي مجال خدمة وإعادة تمويل ديونها الخارجية حيث أن أثناء تحمل المخاطر آخذة في الارتفاع وأن انخفاض قيمة العملات قد أدى إلى ازدياد تكلفة الاقتراض الخارجي العام.

٢٩ - وبالرغم من أن الأزمة المالية العالمية نشأت في البلدان المتقدمة النمو الرئيسية، فقد أحدثت أثراً كبيراً على جوانب واسعة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتوسطة الدخل. كما أنها تهدد بالقضاء على كثير من المكاسب الإنمائية التي تحققت في الماضي القريب مما يجعل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أكثر صعوبة في العديد من البلدان المتوسطة الدخل. فعلى سبيل المثال يُقدر أن حكومات دولة بوليفيا المتعددة القوميات وهندوراس ونيكاراغوا تحتاج لإنفاق نسبة إضافية تتراوح بين ١,٥ أو ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة على التعليم والصحة والخدمات الأساسية بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مقارنة بالسيناريو السابق للأزمة^(٥).

٣٠ - لقد كشفت الأزمة المالية العالمية الراهنة مرة أخرى، هشاشة قدرة البلدان المتوسطة الدخل على معالجة تبعات المتغيرات الخارجية. كما يجب اعتبار تعزيز قدرة البلدان المتوسطة الدخل على التكيف مع الصدمات الخارجية جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الإنمائية المتعلقة بتحقيق نمو قوي ومستدام على المدى الطويل.

الحد من التأثير بتقلب العائدات التجارية

٣١ - ضاعفت البلدان المتوسطة الدخل، كمجموعة، حصتها من التجارة العالمية خلال العقدين الماضيين لتصبح نحو ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٧، مكتسبةً حصتها السوقية أساساً من البلدان ذات الدخل المرتفع. وارتفعت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي بسرعة في معظم البلدان المتوسطة الدخل من متوسط قدره ١٩ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى متوسط

(٥) للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلاً لأثر الأزمة المالية العالمية في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان النامية الأخرى، انظر الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٩ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.II.C.2) والحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم: مستكملة حتى منتصف عام ٢٠٠٩، لا سيما الإطار ١ "أثر الأزمة في الأهداف الإنمائية للألفية في أمريكا اللاتينية". متاحان في الموقع

<http://www.un.org/esa/policy/wesp.html>

قدره ٣٤ في المائة في عام ٢٠٠٧. وإذا ما قيست البلدان المتوسطة الدخل بمتوسط نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإنها في الواقع أكثر انفتاحا، كمجموعة، من مجموعة البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل. وفي الوقت ذاته، يذهب أكثر من ٧٠ في المائة من صادراتها إلى البلدان المرتفعة الدخل.

٣٢ - غير أن هذه المتوسطات تخفي تنوعا غير حقيقي. ففي حين تتراوح نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي بين أقل من ٢٠ في المائة وأكثر من ١٠٠ في المائة في البلدان المتوسطة الدخل، فإن تركيب الصادرات يختلف اختلافا كبيرا أيضا، إذ تمثل نسبة السلع المصنوعة أكثر من ٩٠ في المائة في بعض البلدان بينما تمثل نسبة السلع الأولية أكثر من ٩٠ في المائة في بلدان أخرى. وفي حين لا تزال مجموعة صغيرة من البلدان، بما فيها الصين والبلدان الرئيسية المصدرة للنفط، تشهد فائضا كبيرا في ميزانها التجاري في السنوات الأخيرة، فإن بلدانا أخرى تتكبد عجزا متزايدا، ولا سيما في وسط وشرق أوروبا.

٣٣ - وتشارك البلدان المتوسطة الدخل في التصدي للتحدي المتمثل في الحد من التركيز البنيوي والجغرافي في صادراتها وتعزيز موقعها في النظام التجاري المتعدد الأطراف للتخفيف من تأثيرها بالصدمات الخارجية في التدفقات التجارية وأسعار السلع الأساسية.

٣٤ - وي طرح التركيز البنيوي على وجه الخصوص مشكلة للكثير من البلدان المتوسطة الدخل المصدرة للسلع الأساسية. وفي حالة نحو ٣٠ بلدا من البلدان المتوسطة الدخل، يتركز أكثر من ٥٠ في المائة من الصادرات في عدد قليل من السلع الأولية فحسب. وتواجه هذه الاقتصادات الآن التحدي المتمثل في الحفاظ على عوائد مستقرة من التصدير.

٣٥ - وفي عدد كبير من البلدان المتوسطة الدخل، يتركز ثلث الصادرات أو أكثر في سوق واحد فقط، هو سوق الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي في معظم الأحيان. وكثيرا ما يتفاقم هذا التركيز الجغرافي الكبير للتجارة بسبب العقوبات الماثلة أمام النفاذ إلى أسواق البلدان المتقدمة.

٣٦ - وفي سياق جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، أحرز تقدم كبير في تخفيض معدلات التعريفات وفي تحويل بعض التدابير غير الجمركية إلى تدابير أكثر شفافية في البلدان المتقدمة. وقلل الكثير من البلدان ذات الدخل المتوسط أيضا إلى حد كبير حواجزها التجارية خلال السنوات الـ ٢٠ الماضية. ومع ذلك، فإن البلدان المتوسطة الدخل وغيرها من البلدان النامية، لا تزال في موقع محف في النظام التجاري المتعدد الأطراف، إذ لا تزال تواجه عددا كبيرا من القيود التي تفرضها البلدان المتقدمة على نفاذ المنتجات

المصنوعة والمنتجات الزراعية على حد سواء إلى الأسواق^(٦). وإضافة إلى استمرار تسجيل حدود قصوى في التعريفات الجمركية وزيادة التعريفات، فإن عدة تدابير غير جمركية من قبيل الأنظمة والمعايير التقنية والأنظمة الصحية وأنظمة الصحة النباتية وتدابير مكافحة الإغراق وتدابير الضمانات، تعوق النفاذ إلى الأسواق. وعلاوة على ذلك، وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، أُتخذت في بعض البلدان المتقدمة تدابير معينة تتصل بالتجارة وقد تنطوي على تشويه لها، سواء بشكل ضمني في حوافزها الضريبية ومجموعاتها من الإنقاذ المالي، أو بشكل صريح في سياساتها التجارية. ومن المحتمل أن تُغيّر التدابير المتخذة لمواجهة الأزمة تكافؤ الفرص في التجارة الدولية في غضون السنوات القادمة ويمكن أن تشكل عاملاً ضاراً بانتعاش البلدان المتوسطة الدخل والاقتصاد العالمي.

٣٧ - وفيما يظل التنويع مهماً، لا سيما بالنسبة للبلدان المصدرة للسلع الأساسية، يمكن للجهود المبذولة لتعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب أن تحد من تركيز الصادرات جغرافياً وبنوياً. ويعد تحسين موقع البلدان المتوسطة الدخل في النظام التجاري المتعدد الأطراف لكي تعزز فرص نفاذها مجالاً آخر يتسم بالأهمية. وفي هذا الصدد، لا بد من بذل جهود متجددة لكفالة أن تُختتم جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بنجاح مع المحافظة على الأهداف الإنمائية الأصلية.

التخفيف من حدة التأثير بالتقلّب المالي الدولي

٣٨ - زادت بإضعاف تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الداخلة إلى البلدان المتوسطة الدخل خلال العقدين الماضيين. إلا أنها لا تزال تتركز في حوالي ٣٠ بلداً كبيراً من البلدان المتوسطة الدخل. ومع وجود إمكانية محدودة للغاية أمام بقية البلدان المتوسطة الدخل للنفاذ إلى أسواق رأس المال العالمية، فإنها تعتمد على تدفقات رأس المال الداخلة الرسمية، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية، لتغطية احتياجات التمويل الخارجي.

٣٩ - ويمكن القول أن ازدياد تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الداخلة قد أفادت بعض البلدان المتوسطة الدخل، لكنها لا تزال ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتزايد عدد الأزمات المالية. فمن الأزمة المكسيكية في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، إلى الأزميتين الآسيوية والروسية في أواخر التسعينيات والأزمات التي حدثت في البرازيل والأرجنتين وتركيا في مطلع الألفية الثانية، تميّزت كل أزمة بانتكاس حاد في تدفقات رؤوس الأموال الداخلة وأدت إلى حدوث اضطرابات اقتصادية واجتماعية ضخمة، مصحوبة بتداعيات ذات تأثيرات كبيرة على

(٦) هذه القيود موجودة أيضاً في التجارة فيما بين بلدان الجنوب.

استقرار الاقتصادات الأخرى. وأدت الأزمة المالية العالمية الراهنة، مرة أخرى، إلى هبوط رؤوس الأموال الخاصة الداخلة هبوطاً حاداً للغاية.

٤٠ - ويبدو أن هناك درجة عالية من التقلب ومسايرة الدورات الاقتصادية متأصلة في طبيعة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، وإن كان الأمر أقل شدة في بعض العناصر، من قبيل تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، عنه في العناصر الأخرى. ورغم أن تغيير طبيعة أسواق رأس المال العالمية يتجاوز قدرة البلدان المتوسطة الدخل، توجد خيارات للتخفيف من حدة تأثير اقتصاداتها بتدفقات رؤوس الأموال الخاصة الداخلة المتسمة بالتقلب ومسايرة الدورات الاقتصادية. فمثلاً، يشكل نظام مالي محلي هش، لا سيما إذا اقترن بفتح حساب رأس مال بشكل مبكر، عامل ضعف رئيسي في مواجهة الصدمات المالية الخارجية. وبالتالي ينبغي للبلدان المتوسطة الدخل أن تعزز نظمها المالية باعتماد أنظمة توفر قدرات أكبر من الفعالية والحيلة والرقابة، وقد يتعين عليها النظر في فرض بعض الضوابط على رؤوس الأموال. وإن بناء إطار معاكس للدورات الاقتصادية على صعيد سياسات الاقتصاد الكلي وإقامة أسواق مالية محلية تتماشى مع التنمية الاقتصادية الشاملة يمكن أيضاً أن يحد من انعدام الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي الناجم عن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وعن التجارة المتقلبة.

٤١ - ونظراً لأن الكثير من البلدان المتوسطة الدخل استخلصت الدروس من الأزمات المالية السابقة، فقد راکمت احتياطات من العملات الأجنبية بوصفها شكلاً من أشكال التأمين الذاتي لكي تتصدى بشكل أفضل للصدمات المالية الخارجية. وربما تكون هذه الاستراتيجية فعالة في المساعدة على التخفيف من حدة أثر الصدمات الخارجية التي تصيب بلد محدد. إلا أن فعاليتها أثبتت محدوديتها بعض الشيء في مواجهة أزمة مالية عالمية حادة شبيهة بأزمة اليوم. وفضلاً عن ذلك، فإن تكاليف الفرصة البديلة والآثار المالية للاحتفاظ بكمية مفرطة من احتياطات العملات الأجنبية، من قبيل تخصيص تمويل أقل للاستثمار في التنمية وارتفاع سعر الصرف الحقيقي، يمكن أن تكون ضخمة بالنسبة لفرادى البلدان.

٤٢ - وإضافة إلى ذلك، تكشف الأزمة الحالية مرة أخرى عن الحاجة إلى آلية منظمة لتسوية الديون السيادية وإطار محسّن لحالات الإفلاس عبر الحدود للتعامل مع حالات الديون المرهقة في البلدان المتوسطة الدخل غير المؤهلة للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وثمة حاجة إلى مواصلة بذل الجهود من أجل كفالة قدرة البلدان المتوسطة الدخل على تحمل الديون من خلال تحسين إدارتها للديون المستحقة وتخفيف عبء الديون بالاستعانة بآليات الديون القائمة وآليات مبادلة الديون على أساس طوعي بغية كسب حيز مالي أكبر لاتخاذ تدابير تتعلق بالسياسة العامة تكون معاكسة للدورات الاقتصادية والحفاظ

على مستويات كافية من الإنفاق العام على الهياكل الأساسية والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية في أوقات الأزمات.

٤٣ - وأخيراً، تشكل الإصلاحات الرامية إلى جعل البنيان المالي الدولي والإدارة الاقتصادية العالمية أكثر تركيزاً على التنمية أساس الحد من تأثير البلدان المتوسطة الدخل بحالة عدم الاستقرار المالي على الصعيد الدولي. وسيكون من الضروري أن تعالج هذه الإصلاحات التدفقات عبر الحدود والتأمين على الإفراط في المخاطرة، وإصلاح وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، وإعادة النظر في السياسات المرتبطة بتحرير حساب رأس المال والتوفيق بين إصلاح النظام المالي والنظام التجاري المتعدد الأطراف. وستتضمن هذه الإصلاحات أيضاً تعزيز تمثيل البلدان المتوسطة الدخل وقوتها التصويتية في المؤسسات المالية الدولية وفقاً لوزنها الاقتصادي في الاقتصاد العالمي.

ثالثاً - تعاون منظومة الأمم المتحدة مع البلدان المتوسطة الدخل^(٧)

ألف - الإنجازات الرئيسية في مجال التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

٤٤ - منظومة الأمم المتحدة ممثلة على نطاق واسع في البلدان المتوسطة الدخل. وتتواجد الأفرقة القطرية المقيمة في ٨٣ بلداً منها، في حين أن الأفرقة الإقليمية هي التي تخدم البلدان الـ ١٨ المتبقية، وهي جميعها من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي عدد من هذه البلدان، من قبيل السودان ولبنان ومصر والهند، تشارك أكثر من ٢٠ وكالة مقيمة في الفريق القطري. وتنعكس هذه المشاركة أيضاً في جزء منها في الموارد الموجهة إلى هذه البلدان. فعلى سبيل المثال، تتلقى البلدان المتوسطة الدخل نحو ٣٤ في المائة من مجموع النفقات البرنامجية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة و ٥٤ في المائة من الميزانية السنوية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وإضافة إلى ذلك، فإن العمل المعياري وبحوث السياسات لجهات أخرى من الركيزة الإنمائية للأمم المتحدة، بما فيها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) واللجان الإقليمية، تفيد أيضاً البلدان المتوسطة الدخل بصورة مباشرة.

(٧) تستند النتائج الواردة في هذا الفصل إلى استبيان وُضع خصيصاً لهذا التقرير (متاح على الرابط التالي: http://www.un.org/esa/policy/publications/dpad_general_assembly_documents.htm). وسجل الاستبيان الذي وُزِعَ على جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والإقليمية في البلدان المتوسطة الدخل في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، معدل استجابة بنسبة ٥٠ في المائة.

٤٥ - وتسترشد عمليات منظومة الأمم المتحدة في البلدان المتوسطة الدخل بالمبادئ المحددة في الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة من أجل التنمية^(٨). وعلى وجه العموم تنظر الحكومات والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني إلى منظومة الأمم المتحدة كجهة تسدي المشورة في المجال السياسي والتقني وتُعتبر شريكا إنمائيا محايدا من الناحية السياسية. وبهذه الصفة فإنها تضطلع بدور بالغ الأهمية في الجمع بين أصحاب المصلحة معا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المشتركة ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٦ - وفي الدعوة إلى وضع القواعد والمعايير العالمية وتعزيزها بالإضافة إلى تحقيق التنمية الشاملة للجميع، تركز معظم أعمال منظومة الأمم المتحدة على القضاء على أوجه التفاوت، ومسائل تنمية القدرات، وتعزيز المساواة والاندماج الاجتماعي، والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا الخصوص، إن الأمم المتحدة جهة مهمة في مجال التيسير إذ تفسح المجال أمام الجميع للإعراب عن الآراء بغية المساهمة في عملية التنمية.

٤٧ - ويشير نصف المستجيبين للدراسة الاستقصائية إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية لم تعد تشكل أولوية كبيرة أو أولوية قصوى للبلد الذي يعملون فيه (انظر المرفق، الجدول ١). ومع ذلك، هناك برنامج للتنمية غير مكتمل في البلدان المتوسطة الدخل، كما يظهر ذلك بوضوح تام من خلال التأثير بعواقب الأزمة المالية الحالية. وفي حين أن الكثير من الحكومات في البلدان المتوسطة الدخل زادت من فرص حصولها على الموارد اللازمة لمواجهة التحديات القائمة والمتبقية، فإن عدم وضوح جوانب المسألة وأوجه العجز في تنفيذ البرامج والسياسات يؤدي إلى ظهور حالات يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تتدخل فيها وتوفر التعاون والمساعدة في البلدان المتوسطة الدخل. وتواجه منظومة الأمم المتحدة هذه التحديات الإنمائية، مثلا من خلال المساعدة، على تحسين القدرات المؤسسية والكفاءات المهنية للشركاء لتمكينهم من الاضطلاع بمسؤوليات أكبر من أجل إعمال حقوق الإنسان واحترامها. وتكتسي ضرورة تحقيق ذلك أهمية خاصة في البلدان المتوسطة الدخل التي ترتفع فيها نسبة اللامساواة وحيث قد تظهر مقاومة شديدة من جانب قوى الأمر الواقع (مثلاً النُخب) للتغييرات الاجتماعية والسياسية الأساسية التي قد تؤدي إلى مجتمع يسود فيه قدر أقل من اللامساواة. وفي واقع الأمر فإن الحوكمة والتمييز والحقوق الاجتماعية تعتبر أهم أولويات الأمم المتحدة في البلدان المتوسطة الدخل من حيث تقديم المشورة في مجال السياسة

(٨) انظر A/RES/62/208.

العامة وتنمية القدرات (انظر المرفق، الجدولين ٢ و ٣)، مع اعتبار الدعوة من أنجح أشكال المساهمة في هذه البلدان (انظر المرفق، الجدول ٤).

٤٨ - وعلاوة على تنمية القدرات والدعوة، فإن الصياغة النظرية للسياسات وتنفيذها وأنواع الدعم التقني الأخرى الموجهة في مختلف القطاعات والمجالات الشاملة لقطاعات متعددة تشكل عناصر مهمة من مساهمة الأمم المتحدة المقدمة لصالح البلدان المتوسطة الدخل. وتستطيع الأمم المتحدة، بالاستعانة بشبكاتها العالمية، أن تُقدم رأياً آخر يستند إلى أسس سليمة وتتيح أفضل الممارسات في مجال إدارة التحديات الإنمائية، مستفيدة في ذلك من معارفها وتجاربها العالمية. أما فيما يتعلق بالحوكمة وعدم المساواة بوجه خاص، فلا غرابة أن تكون الوزارات المعنية بالقطاع الاجتماعي والجهاز التشريعي والمنظمات غير الحكومية هي أهم الشركاء الإنمائيين الوطنيين في البلدان المتوسطة الدخل (انظر المرفق، الجدول ٥).

٤٩ - وفي معظم البلدان المتوسطة الدخل، قدمت الأمم المتحدة الدعم للجهود الوطنية لتنسيق المعونة حسب الطلب الناشئ عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات^(٩). وهكذا، فقد كانت الأمم المتحدة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على سبيل المثال، شريكا رائدا في عدد من المجالات المواضيعية الاستراتيجية، وذلك لتعزيز المساعدة بشكل أفضل وتقديم معونة أكثر فعالية وفقا للمبادئ الواردة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة المعتمد في ٢٠٠٥ من أجل زيادة جهود مواءمة المعونة وتنسيقها وإدارتها، وكذلك برنامج عمل أكرام لعام ٢٠٠٨ الذي يصنّف تملك زمام المبادرة وإقامة الشراكات الفعالة والشاملة والمساءلة باعتبارها عناصر رئيسية لإصلاح نظام المعونة. وعلى نفس المنوال، فقد قدمت منظومة الأمم المتحدة مساعدة خبراء في صياغة الاستراتيجية الوطنية للتنمية والتعاون، وبذلك قدمت دعما نشطا للحوار الإنمائي الوطني في كرواتيا وبنما على سبيل المثال.

٥٠ - وتقدم الأمم المتحدة أيضا الدعم التقني لطائفة واسعة من الاستراتيجيات والسياسات العامة وخطط العمل الوطنية والإقليمية في البلدان المتوسطة الدخل. وفي إطار ذلك، تركز على تبادل الخبرات والمعارف الدولية مع الشركاء الوطنيين، ويتصل عملها، في جملة أمور، باستحداث تقييمات قطرية لحالة الفقر وإعداد ورقات للاستراتيجية الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمسائل الجنسانية من قبيل وضع خطط وطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين وسياسات إقليمية ووطنية للصحة العامة. وفي الجمهورية الدومينيكية على سبيل المثال، كان دور منظومة الأمم المتحدة مهما في تحسين القدرات الوطنية على التصدي

(٩) انظر A/RES/62/208.

للكوارث الطبيعية والأمراض والمشاكل الصحية الوطنية الأخرى، وكذلك في وضع إطار قانوني لحماية الأطفال. وعملت كذلك مع وزارة الصحة في باراغواي من أجل بناء القدرات في القطاع الصحي وتنفيذ السياسات والمعايير والإجراءات المتعلقة بأكثر الأمراض والمخاطر شيوعاً. وبالفعل، فإن الأفرقة القطرية الوطنية للأمم المتحدة تعتبر الهدف المتصل بالأمراض المعدية من بين الأهداف الإنمائية للألفية أولوية قصوى بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل (انظر المرفق، الجدول ١).

٥١ - وتضطلع الأمم المتحدة أيضاً بدور كبير في تعزيز دور البلدان المتوسطة الدخل في نظام العلاقات الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة السلع العامة العالمية وزيادة الوعي بشأن المعاهدات والالتزامات والاتفاقيات الدولية. وساهم ما قدمته الأمم المتحدة من دعم تقني وبناء للقدرات في تحسين أطر السياسات الاقتصادية، ومكّن على سبيل المثال من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، كما هو الحال بالنسبة لأوكرانيا. وعلاوة على ذلك، فإن الدعم المعيارى وجهود التيسير من جانب منظومة الأمم المتحدة ساعدا حكومة الرأس الأخضر على تحديد موقفها إزاء أصحاب المصلحة الإقليميين وسواهم (القطاع الخاص والمجتمع المدني) في المؤتمرات والاجتماعات العالمية بالنسبة للسياسة العامة الخاصة بها.

٥٢ - ويُنظر أيضاً إلى التعاون الإنمائي باعتباره السبيل إلى تعزيز النهج المشتركة بين القطاعات في مجال السياسات والبرامج والشراقات بين القطاعين العام والخاص، وإلى تيسير التشارك بين الأقران وتنمية القدرات وتبادل الخبرات والنجاحات على نطاق المناطق الإقليمية وفيما بينها. وفي الواقع، فإن البلدان المتوسطة الدخل تضطلع بدور رئيسي في تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع نظرائها وكذلك مع البلدان المنخفضة الدخل. ومع أن الصين والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا تصدر التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فإن عدداً من جهات توفير التعاون المهمة الأخرى موجودة في كافة المناطق النامية. وتعمل هذه البلدان المتوسطة الدخل كمراكز اقتصادية إقليمية لها آثار حواري مفيدة لتنمية البلدان المنخفضة الدخل الواقعة في مناطقها الإقليمية. ويتخذ تعاونها أشكالاً عدة، بينها على سبيل المثال تخفيف الدين والمساعدة والتعاون التقني والاستثمار في الهياكل الأساسية وتمويل التجارة وبناء المؤسسات وإصلاح الإدارة العامة والمساعدة الإنسانية التي تمكن البلدان المنخفضة الدخل من الاستفادة من تجارب البلدان المتوسطة الدخل.

٥٣ - وتشترك منظومة الأمم المتحدة على نحو نشط في هذا التعاون. فعلى سبيل المثال، يسعى منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تعزيز التعريف بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وكفالة فهم أفضل له، وذلك بغية إثراء المناقشات المتعلقة

بالسياسة العامة، والمساعدة على إسماع صوت جهات توفير التعاون في الجنوب في المتطلبات المتعددة الأطراف^(١٠). وعلاوة على ذلك، فإن الأمم المتحدة تعمل بمهمة مع الشركاء الإنمائيين الآخرين من أجل تبادل المعلومات بشأن السياسات والبرامج الإنمائية؛ وتوعية الشركاء بتحديات التنمية في البلد؛ ووضع قاعدة بيانات للتنسيق؛ وتحديد مجالات الاهتمام المشترك وإمكانيات البرمجة المشتركة. وجرى في العديد من البلدان مواءمة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهو الإطار البرنامجي الاستراتيجي للأفرقة القطرية، مع الخطط الإنمائية الوطنية، سواء من حيث التوقيت أو الأولويات. وعلى سبيل المثال، حدد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية خمسة مجالات مواضيعية للتعاون في بوتسوانا، مستخلصة من الأولويات التي حددها تحليل الاقتصاد الكلي الذي أُعد للخططة الإنمائية الوطنية للبلد. وهذه استجابات مباشرة للأولويات الوطنية بما يتماشى ومساعدى الحكومة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهدافها الإنمائية الطويلة الأجل.

الثغرات والقيود

٥٤ - بالرغم من هذه الإنجازات، لا يزال العديد من القيود يحول دون تحقيق منظومة الأمم المتحدة لكامل إمكاناتها في مجال دعم البلدان المتوسطة الدخل.

٥٥ - وأشارت الدراسة الاستقصائية إلى أن مواءمة السياسات والإجراءات التنفيذية للأمم المتحدة قد يخفض تكاليف المعاملات ويحد من الازدواجية ويزيد من الكفاءة والقدرة. وإضافة إلى ذلك، فثمة إمكانية لتحسين البرامج المشتركة وزيادة التعاون وتعزيزه معفرادى الأفرقة القطرية. وبالفعل، فمع أن إعداد وتنفيذ استراتيجية اتصالية مشتركة فعالة قد يساهمان بصورة كبيرة في تحقيق هذا الهدف، فإن منظومة الأمم المتحدة بحاجة إلى التحرك كوحدة متماسكة لديها قيادة وهيكل تنظيمي محددان بوضوح، وكذا مجموعة موارد مشتركة موزعة وفقاً لأهداف واضحة.

٥٦ - وبناء على نتائج التقييم المستقل لمبادرة "وحدة الأداء"، من المهم مواصلة عملية التوحيد في منظومة الأمم المتحدة من أجل إعداد وتنفيذ برامجها بصورة متسقة ومنسقة، بالتشاور مع حكومات البلدان المضيفة المعنية، بما يكفل المواءمة مع الأولويات الوطنية. ومن واجب منظومة الأمم المتحدة أيضاً أن تعزز ما تضطلع به من عمل على الصعيد دون الوطني، وتشترك بصورة أكبر مع مسؤولي التنفيذ في الوزارات المركزية والوزارات التنفيذية توطيداً

(١٠) للمزيد من المعلومات عن منتدى التعاون الإنمائي، انظر

<http://www.un.org/ecosoc/newfunct/2008dcf.shtml>

للعلاقات الطويلة الأجل مع الحكومة. ويجب أن تتم مواءمة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بصورة وثيقة مع الأولويات الإنمائية القطرية، سواء من حيث تنسيق دورات التخطيط لتكون كاملة الفعالية أو من حيث كفالة إشراك جميع الشركاء في التنمية. وسيطلب ذلك إعادة النظر في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ليتلاءم مع أولويات البلدان المتوسطة الدخل، فضلا عن وضع طرائق إشراك منظومة الأمم المتحدة في تلك البلدان.

٥٧ - وفي الوقت الحاضر، ليست لدى منظومة الأمم المتحدة أي برنامج عمل محدد يوجه مضمون برامجها الفنية نحو أولويات البلدان المتوسطة الدخل. وأقدم العديد من الأفرقة القطرية على إعادة تحديد برامج عملها؛ بيد أنه من اللازم وضع نهج واضح يبين المبادئ التوجيهية ويحدد الأولويات في البلدان المتوسطة الدخل، بدلا من العمل بصورة مخصصة. ومع أن بعض الجوانب، مثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو مجالات التنمية التي تتسم بطابع تقليدي أكبر، قد تكون مهمة بالنسبة لبعض البلدان أكثر من غيرها، فإن من اللازم زيادة تركيز عمل منظومة الأمم المتحدة على الدعوة وتوفير المشورة النظرية المتعلقة بالسياسات بهدف تنمية قدرات الحكومات على وضع السياسات وتنفيذها. ويجب أن يكون محط هذا التركيز هو التحديات الإنمائية الأكثر أهمية بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك كفالة تخصيص المزيد من الموارد للقطاعات الإنتاجية لتحفيز خلق فرص العمالة والتنمية المستدامة، وبخاصة حيثما يكون تقدم كبير قد أحرز بالفعل في القطاع الاجتماعي.

٥٨ - وعلاوة على ذلك، فكلما ارتفعت مستويات الدخل، يجري غالبا تقييد فرص الحصول على الموارد المالية في بعض الصناديق والبرامج الكبرى، وحصرها في مستويات دنيا ضرورية للإبقاء على وجود الوكالات، كما تراجع أيضا العمليات الصغيرة النطاق مثل تمويل الوكالات. ويشكل الافتقار إلى الموارد وصعوبة تعبئتها عائقا رئيسيا إضافيا لأنشطة الأمم المتحدة في البلدان المتوسطة الدخل، وينال من قدرة الأمم المتحدة على أن تصبح أكثر استجابة للأولويات التي حددها الحكومات.

٥٩ - وتتطلب تلبية الاحتياجات المحددة للبلدان المتوسطة الدخل استمرار وجود نظم تشغيلية كافية. وتتطلب أيضا أن تكون الأمم المتحدة قادرة على تقديم أجود نوعية من المشورة المتعلقة بالسياسة العامة في مهلة قصيرة. والتحول إلى نموذج تدخل أكثر استباقية سيتطلب انتقائية أكبر فيما يتعلق بأولويات البرامج المهمة بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل. وستزيد أيضا التركيز على البرامج المشتركة لتحسين الآثار المترتبة على ذلك في نتائج مختارة ومحددة الهدف. وسيقتضي هذا إجراء تغييرات في بيئة المنظمة والنظم والملاك الوظيفي،

لا سيما بالنظر إلى أن زيادة التركيز على الدعوة والتنسيق قد يتطلب توافر خبراء في السياسة العامة. وقد يفضي هذا إلى استعراض مواصفات موظفي الأمم المتحدة في البلدان المتوسطة الدخل واحتياجات موظفي الأمم المتحدة في هذه البلدان من حيث بناء القدرات^(١١). وقد يفضي أيضا إلى استحداث إطار تنظيمي يزيد في ظله تدعيم الخبراء المحليين بمستشارين إقليميين في مجال السياسة العامة، والاستعانة بخبرة الوكالات غير المقيمة. وسيكفل هذا تيسير مستويات خبرة أكبر وتقديمها إلى البلدان المضيفة، مع الاعتراف بما تعطيه العديد من الحكومات من قيمة للوجود المادي للأمم المتحدة في بلدانها باعتبارها حلقة وصل مع المجتمع الدولي.

باء - دور المؤسسات المالية الدولية في البلدان المتوسطة الدخل

٦٠ - المؤسسات المالية الدولية، بما فيها مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وعدد من مصارف الاستثمار الإقليمية المتعددة الأطراف، شريك مهم أيضا في التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل.

٦١ - وأشار تقرير تقييمي في عام ٢٠٠٧ إلى أن معظم الاستراتيجيات القطرية للبنك الدولي قد جمعت بين أدوات مثل التمويل، والمعارف والقدرة التنظيمية - بصورة جيدة التكامل وإن كانت مجموعة الأدوات التي استعملها البنك الدولي في حوالي ٣٠ من الدول الصغرى والبلدان المتوسطة الدخل أقل ملاءمة لظروف البلد^(١٢).

٦٢ - وتم الجمع بين سياسة الاقتصاد الكلي والسياسة الهيكلية للبنك الدولي مع الإقراض القائم على السياسة العامة في العديد من البلدان. وتساعد المشاريع التي مولها البنك الدولي في العديد من القطاعات على تيسير النمو، بما في ذلك المشاريع المتعلقة بالهياكل الأساسية، رغم ضرورة زيادة الإقراض لأغراض الهياكل الأساسية لأن الالتزامات الجديدة لم تبلغ بعد المستويات السابقة، بعد ما تراجعت بصورة كبيرة في التسعينيات.

٦٣ - وأولى البنك الدولي عناية كبيرة لمسائل الفقر في البلدان المتوسطة الدخل، بسبل منها المساعدة على تحديد حالات الفقر كميا وتحليلها والمساعدة على صياغة استجابات للتصدي لمسائل يعينها من مسائل الفقر. ومع ذلك، وعلى نحو ما بيّنه التقرير التقييمي، فخلال الأزمات المالية في التسعينيات وأوائل العقد الحالي، لم يكن للبنك الدولي ولا للسلطات

(١١) انظر E/2009/75.

(١٢) البنك الدولي، نتائج التنمية في البلدان المتوسطة الدخل: تقييم دعم البنك الدولي. (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٧).

خطط طوارئ قوية لحماية الفقراء. وعلاوة على ذلك، يبدو أن الدعم الذي قدمه البنك الدولي لعموم إصلاحات الحماية الاجتماعية قد افتقر إلى تملك الحكومات لزماد المبادرة، ويبدو أن أثره كان ضعيفا في الأجل الطويل.

٦٤ - وأحرز تقدم أقل فيما يتعلق بالمسائل المهمة التي تتجاوز قضية النمو. فعلى سبيل المثال، أظهر البنك الدولي من خلال ما يقوم به من عمل وعيا متناميا بتزايد عدم المساواة في البلدان المتوسطة الدخل، لكن ذلك لم يكن كافيا لمساعدة البلدان على التصدي لهذه المشكلة بصورة مقنعة.

٦٥ - وثبت أيضا أنه من الصعب مواجهة التحديات البيئية في البلدان ذات الدخل المتوسط. وتورد معظم استراتيجيات المساعدة القطرية في البلدان ذات الدخل المتوسط القضايا البيئية، وساعدت بعض البرامج القطرية على إحراز تقدم مرض عن طريق جعل القضايا البيئية جزءا لا يتجزأ من برنامج تحقيق النمو المستدام. ولكن هذه التجربة لم تكن منتشرة على نطاق واسع، كما أن أداء الإقراض للمشاريع المصممة لمجلس قطاع البيئة كان ضعيفا بالمقارنة مع مشاريع في قطاعات أخرى.

٦٦ - وفي الآونة الأخيرة، بذل البنك الدولي المزيد من الجهود لجعل نموذج أعماله أكثر استجابة ومرونة وابتكارا. وهناك إجراءات جارية لتقليل تكلفة التعامل مع البنك الدولي. وبالإضافة إلى الدعم المالي والمعرفي، فإن البنك الدولي يزيد أيضا من جهوده للعمل مع البلدان المتوسطة الدخل في نطاق واسع من المجالات، التي تتراوح بين تغير المناخ وأمن الطاقة، والتجارة والإنتاج الغذائي. ويدرك البنك الدولي أيضا بأنه يتعين عليه أن يُظهر أفضل الممارسات في دعمه للبلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما من خلال استراتيجيات أقوى للشراكة مع البلدان يتم وضعها بالاشتراك مع البلدان ذات الدخل المتوسط؛ وذلك عن طريق تحسين نطاق الخدمات المقدمة إلى البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما الخدمات المالية وخيارات الخلط^(١٣)، وعن طريق تعزيز الروابط بين بحوث البنك الدولي واحتياجات البلدان المتوسطة الدخل؛ وعن طريق إدارة أفضل لخبرات البنك الدولي عبر جميع الشبكات.

٦٧ - كما تلعب مصارف التنمية الأخرى، ولا سيما مصارف التنمية الإقليمية المتعددة الأطراف، دورا هاما في البلدان المتوسطة الدخل عن طريق دعم التنمية الاقتصادية والمساعدة في جهود التكامل الإقليمي على الرغم من أن عدداً من البلدان المتوسطة الدخل أصبحت

(١٣) على الرغم من أن البلدان ذات الدخل المتوسط غير مؤهلة للحصول على قروض من المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي، فإن ١٣ من البلدان ذات الدخل المتوسط مصنفة على أنها "بلدان مختلطة" وتظل مؤهلة للحصول على قروض من المؤسسة الإنمائية الدولية.

أكثر اعتماداً، فيما يتعلق بالتمويل الخارجي، على أسواق رأس المال من اعتمادها على المصارف الإقليمية. ومن حيث المبدأ، فإن مصارف التنمية المتعددة الأطراف ومصارف التنمية الإقليمية هذه، تقدم المشورة الاستراتيجية بشأن السياسات والخدمات المالية، بما فيها الخدمات المصرفية وإدارة الأصول؛ كما توفر المعارف وخدمات المساعدة التقنية.

٦٨ - وبالنسبة لصندوق النقد الدولي، إن استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي من العوامل الرئيسية للعمل في البلدان ذات الدخل المتوسط. وأن الزيادة الهائلة في حجم وتقلب تدفقات رأس المال الخاص الدولي على مدى العقدين الماضيين قد فرضت ضغوطاً كبيرة على سير عمل صندوق النقد الدولي. وثبت أن قدرته على الإقراض محدودة للغاية بالمقارنة مع حجم تدفقات رأس المال العالمي الخاص في حين أن عدم مرونة شروطه الخاصة بمنح قروض للبلدان المتوسطة الدخل تعرضت في أحيان كثيرة للانتقاد. ولكن الصندوق غير منذ بداية الأزمة الحالية إطار الإقراض الخاص به بشكل ملموس.

٦٩ - وقد تعهد زعماء مجموعة العشرين بزيادة قدرة صندوق النقد الدولي على الإقراض بثلاثة مرات لتصل إلى ٧٥٠ بليون دولار، كما تعهدوا بالموافقة على مخصصات عامة من حقوق السحب الخاصة تعادل ٢٥٠ بليون دولار. ولكن تعزيز قاعدة موارد صندوق النقد الدولي وتحسين مجموعة أدوات الإقراض الخاصة به لمعالجة الأزمة العالمية ينبغي أن يمضيا قدماً مع إصلاح طويل الأمد لدعم إدارة الصندوق وشرعيته. وأهابت مجموعة العشرين بصندوق النقد الدولي أن يُكْمِل الاستعراض المقبل لنظام الحصص، بما في ذلك إجراء مزيد من التحسين لتمثيل الدول الناشئة والنامية بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٧٠ - وإلى جانب تلبية الاحتياجات القطرية العاجلة، انتقل صندوق النقد الدولي إلى إصلاح إطار أدوات وشروط الإقراض الخاصة به. وفي حين أشار صندوق النقد الدولي إلى أنه ملتزم بتوفير مبالغ أكبر ومزيد من التمويل مقدماً عبر نطاق واسع من مرافقه، فقد ضاعف جميع الحدود المحددة لإمكانية الحصول على قروض وبَسَّط إطار الضريبة الإضافية. وأنشأ أيضاً أداة لمنع الأزمات، هي تسهيلات ائتمانية مرنة، لتقديم المساعدة إلى الأعضاء الذين يمتلكون سياسات اقتصادية قوية وسجل حافل بالإنجازات من خلال تمكينهم من الحصول مقدماً، وبدرجة كبيرة، على موارد صندوق النقد الدولي في حالة الضرورة، ومن دون شروط لاحقة. ووافقت بولندا وكولومبيا والمكسيك بالفعل على الانضمام لهذا المرفق الجديد بمبلغ إجماليه ٧٨ بليون دولار. وبالنسبة للبلدان الأخرى ذات الدخل المتوسط التي قد تحتاج إلى ترتيبات وقائية واسعة، ولكن يتعين عليها أن تخضع لتعديلات في السياسة العامة،

فيوجد اتفاق وقائي جديد للحصول على قدر كبير من موارد الصندوق يتميز أيضا بإمكانية الحصول على موارد ضخمة منذ البداية، لكنه يحتاج إلى الرصد اللاحق.

٧١ - ولقد توقف العمل بمعايير الأداء الهيكلي لجميع قروض صندوق النقد الدولي منذ ١ أيار/مايو ٢٠٠٩ على الرغم من أن الإصلاحات الهيكلية ستظل جزءا من البرامج المدعومة من قبل الصندوق ويتم رصد تنفيذها عن طريق زيادة الاعتماد على نهج استعراضي.

٧٢ - وركزت الكثير من التغيرات التي حدثت مؤخرا في مرافق الإقراض على ترتيبات وقائية. ولكن هناك مجال لمزيد من الابتكار في كيفية توزيع الموارد المتاحة في برامج السحب على البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك تقديم الدعم للتدابير المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية ومعالجة المشاكل في قطاعي الشركات والمصارف.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسات

٧٣ - إن أهمية البلدان المتوسطة الدخل في تحقيق خطة الأمم المتحدة لتوفير التنمية للجميع، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تقتضي المشاركة المستمرة من جانب منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، في التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل.

٧٤ - وقامت منظومة الأمم المتحدة، إلى جانب المؤسسات المالية الدولية، بتوفير التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل. وهي مُمَثَّلَةٌ على نطاق واسع في تلك الاقتصادات، وتُغطّي طيفا واسعا من أنواع التعاون الإنمائي، بدءاً من السياسة الاجتماعية، والحوكمة، والتكنولوجيا، والطاقة، والزراعة، والكوارث الطبيعية، إلى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق تقديم المشورة في مجال السياسة العامة وبناء القدرات.

٧٥ - إلا أن التعاون الإنمائي بين منظومة الأمم المتحدة والبلدان المتوسطة الدخل يحتاج إلى تعزيز، بما في ذلك عن طريق مواءمة برمجة أنشطة الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والاحتياجات المحددة، الحالية والمستجدة، للبلدان المتوسطة الدخل.

٧٦ - وللقيام بذلك، ضمن إطار مبدأ "توحيد الأداء" القائم حالياً وتقييمه المستقل، فإن منظومة الأمم المتحدة تحتاج إلى وضع إطار للسياسة العامة للبلدان المتوسطة الدخل يكون أكثر تحديداً. وينبغي أن تُنتج عن هذا الإطار مجموعة متماسكة من المبادئ لتوجيه استراتيجيات وسياسات التعاون التي من شأنها أن تربط بين الظروف الدينامية والمختلفة في البلدان ذات الدخل المتوسط. وتتطلب إقامة هذا الإطار المشترك تعاوناً وثيقاً بين جميع

وكالات ومكاتب العمليات في مجالي تحليل السياسات والعمل المعياري في منظومة الأمم المتحدة.

٧٧ - أما على الصعيدين الإقليمي والقطري، فعلى المنسقين الإقليميين والأفرقة القطرية أن يقوموا، على وجه التحديد، بتكييف استراتيجياتهم وبرامجهم مع الاحتياجات الخاصة لفرادى البلدان المتوسطة الدخل. كما عليهما تشجيع زيادة ملكية البلدان لهذه الاستراتيجيات والبرامج التي ينبغي تطويرها بما يتماشى مع ولايات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات، والذي يوجه عمل الأمم المتحدة في جميع البلدان.

٧٨ - وعلى جميع وكالات الأمم المتحدة تبسيط وتوسيع شبكاتها المعنية بالممارسة المهنية، بحيث تصبح خبراتها ذات صلة بتحديات التنمية التي تواجهها البلدان ذات الدخل المتوسط. ولا بد من الاستفادة بدرجة أكبر من خبرة الوكالات غير المقيمة في توفير الدعم للبلدان المتوسطة الدخل^(١٤).

٧٩ - وفي حين قد تختلف محاور التركيز من بلد إلى آخر، فبالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل كمجموعة، يجب إعطاء الأولويات لمجالات التعاون الإنمائي، مثل القضاء على الفقر، وتحسين الحوكمة، والحد من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة التنوع لتقليل إمكانية التعرض للصدمات المتعلقة بالتجارة والتمويل الخارجي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك لبذل جهود متضافرة لتعزيز العمل المتعلق بالتكيف، والتخفيف، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، والشؤون المالية من أجل تمكين البلدان ذات الدخل المتوسط من التصدي للتحديات التي يشكلها تغير المناخ العالمي.

٨٠ - وفي السياق الواسع لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تشجع على تبادل المعلومات والخبرات الإنمائية وأفضل الممارسات فيما بين البلدان ذات الدخل المتوسط وغيرها من البلدان النامية وتعزيز صونها في المنتدى الدولية.

٨١ - ولا تزال المؤسسات المالية الدولية تتحمل مسؤولية رئيسية في مساعدة البلدان المتوسطة الدخل على سد ثغراتها التمويلية لتحقيق تنمية مستدامة طويلة الأجل، وللحفاظ على وضع مالي دولي مستقر لتقليص مدى تأثر تلك البلدان بالعوامل الخارجية. ويشمل ذلك استحداث آلية سيادية منظمة لتسوية الديون بهدف تحقيق القدرة على تحمل الديون في البلدان المتوسطة الدخل.

(١٤) انظر E/2009/L.19.

٨٢ - وبسبب التأثير المتزايد للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على البلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان النامية الأخرى، فإن المؤسسات المالية الدولية بحاجة ماسة لتنفيذ تحويلات من الموارد المالية الكافية والمناسبة التوقيت إلى هذه الاقتصادات. وهناك حاجة لسيولة كافية للتعويض عن التراجع الحاد في التدفقات المالية الدولية الخاصة الداخلة ولضمان تحقيق وإدامة قدرة طويلة الأجل على تحمل الديون. علاوة على ذلك، يلزم توسيع حيز السياسة العامة في تلك الاقتصادات بحيث يمكن اعتماد سياسات معاكسة للدورات الاقتصادية وتخفيف الآثار السلبية للأزمة على تحقيق الأهداف الإنمائية على المدى الطويل. ولكن هذا يتطلب تغييرا جوهريا في إطار الإقراض بالمؤسسات المالية الدولية لتجنب تكرار نفس الآثار المُضَاعَفَة المرتبطة بسياسات الإقراض الموجهة نحو بعض البلدان المتوسطة الدخل مثلما حدث خلال الأزمات الماضية.

٨٣ - ويتطلب الأمر إجراء إصلاحات كبيرة لبنية النظام المالي الدولي. ويجري إصلاح مؤسسات بریتون وودز لتعزيز صوت البلدان المتوسطة الدخل وقوتها التصويتية، ولكن يتعين إكمال هذا الإصلاح بسرعة لتمكين هذه البلدان من المشاركة بصوت أقوى في مناقشة الإصلاحات الأكثر أهمية لبنية النظام المالي، واللازمة للحد من المخاطر المنهجية المتمثلة في تكرار حالات انعدام الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي.

٨٤ - وأخيرا، بينما يعتمد هذا التقرير التعريف المخصص للبلدان المتوسطة الدخل الذي يستخدمه البنك الدولي، فإن مشروعية وأهمية استخدام هذا التعريف كمرجع لتوجيه السياسة العامة للتعاون الإنمائي بمنظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يكونا موضع تساؤل. وقد يكون من الأنسب استخدام وسيلة قياس أوسع للتنمية، بدلا من استخدام الدخل وحده، لتصنيف البلدان في مجال التعاون الإنمائي الدولي. ويوصي هذا التقرير بمواصلة بحث هذه المسألة.

المرفق

الجدول ١

مجالات التنمية الرئيسية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان المتوسطة الدخل

(نسبة مئوية)

أولوية قصوى	أولوية عالية	أولوية معتدلة	أولوية منخفضة	أولوية منخفضة للغاية	من دون أولوية على الإطلاق
٢٤	٢٠	٥٥	صفر	صفر	صفر
الآهداف الإنمائية للألفية					
٢٦	٥٥	١٣	٤	صفر	٢
الغاية ١ - القضاء على الفقر المدقع والجوع					
١٥	٦٠	٨	١٣	٤	صفر
الغاية ٢ - تحقيق تعميم التعليم الابتدائي					
٢٦	٦٤	٩	صفر	صفر	صفر
الغاية ٣ - تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة					
١٩	١٠	٥٦	١٣	٢	صفر
الغاية ٤ - تخفيض معدل وفيات الأطفال					
١٩	٦٧	٩	٦	صفر	صفر
الغاية ٥ - تحسين الصحة النفاسية					
الغاية ٦ - مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز					
٧٠	١١	١١	٧	صفر	صفر
والمالاريا وغيرهما من الأمراض					
٢٨	٦٦	٤	٢	صفر	صفر
الغاية ٧ - كفاءة الاستدامة البيئية					
١٧	٦٤	١٥	٢	٢	صفر
الغاية ٨ - إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية					

الجدول ٢

مجالات السياسة العامة الرئيسية لتزويد البلدان المتوسطة الدخل بالمشورة في مجال السياسة العامة

(نسبة مئوية)

أولوية قصوى	أولوية عالية	أولوية معتدلة	أولوية منخفضة	أولوية منخفضة للغاية	من دون أولوية على الإطلاق
٤	٥٩	١٠	١٠	٨	٨
٨	٦٨	١٢	٦	٢	٤
٤	٤	٣٥	٣٥	٩	١٣
٣٨	٦٠	صفر	صفر	٢	صفر
٨٧	١١	٢	صفر	صفر	صفر
١٤	٦٨	١٢	٢	٢	٢
٤	٣٣	٢١	٢٥	١٣	٤
٢١	٢٥	٢٩	١٧	٨	صفر
١٩	٦٨	١١	صفر	٢	صفر
٧٠	٢٣	٨	صفر	صفر	صفر
١٦	١٢	٢٤	١٦	٨	٢٤
صفر	صفر	١٧	٤	١٣	٦٥
٢٢	٣٥	٢٢	٢٢	صفر	صفر
٣٨	٥٤	صفر	٨	صفر	صفر

الجدول ٣

مجالات السياسة العامة الرئيسية بالنسبة لتنمية القدرات في البلدان المتوسطة الدخل

(نسبة مئوية)

أولوية قصوى	أولوية عالية	أولوية معتدلة	أولوية منخفضة	أولوية منخفضة للاغاية	من دون أولوية على الإطلاق
صفر	٦٣	١٠	١٤	٦	٦
٨	٦٥	١٠	٨	٦	٤
٤	٩	٢٦	٢٦	١٣	٢٢
٢٦	٦٦	٨	صفر	صفر	صفر
٨١	١٧	٢	صفر	صفر	صفر
١٤	٦٧	١٤	صفر	صفر	٤
٤	٣٣	٢١	١٧	١٧	٨
٨	٤٢	٢٥	١٣	١٣	صفر
٢١	٦٦	١١	صفر	٢	صفر
٦٧	٢٥	٨	صفر	صفر	صفر
٨	٢٤	١٢	٢٠	١٢	٢٤
صفر	٤	٩	٩	١٣	٦٥
١٦	٤٠	٣٢	١٢	صفر	صفر
٤٤	٥٦	صفر	صفر	صفر	صفر

الجدول ٤

النُهج التي يحظى اتباعها بأكبر قدر من النجاح في البلدان المتوسطة الدخل

(نسبة مئوية)

أولوية قصوى	أولوية عالية	أولوية معتدلة	أولوية منخفضة	أولوية منخفضة للغاية	من دون أولوية على الإطلاق
٧٧	٢٠	٢	٢	صفر	صفر
٣٤	٦٣	صفر	٤	صفر	صفر
٦٢	٢١	١٥	صفر	صفر	٢
٢٠	٢٧	٥١	٢	صفر	صفر
٥٢	٣٣	١٣	٢	صفر	صفر
٧١	١٣	١٣	٤	صفر	صفر
١٨	٧٣	٤	٤	٢	صفر
٦٧	٣٣	صفر	صفر	صفر	صفر

الجدول ٥

الجهات الفاعلة الرئيسية التي تعمل معها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان المتوسطة الدخل

(نسبة مئوية)

أولوية قصوى	أولوية عالية	أولوية معتدلة	أولوية منخفضة	أولوية منخفضة للغاية	من دون أولوية على الإطلاق
الوكالات الحكومية	٣٥	١١	٤٩	٤	٢
وزارة الخارجية	٣٣	٦٠	٥	٢	صفر
وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	٨	١٢	٣٢	٢٤	١٢
وزارة التجارة	صفر	٢٥	٢٥	٨	٢١
المصرف المركزي	١٤	٦٨	١٢	٢	٤
وزارة المالية	٨٩	١١	صفر	صفر	صفر
وزارات القطاع الاجتماعي (الصحة، والتعليم، والتضامن مع شؤون المرأة)	٧٦	١٥	٢	٥	٢
رئاسة الجمهورية/البرلمان/مكتب رئيس الوزراء	٣٠	٣٧	٢٦	٧	صفر
السلطة القضائية	٨٢	١٢	٦	صفر	صفر
الوكالات الحكومية الأخرى	٤	١٨	٥٤	١٨	٤
قطاع الأعمال: الشركات الصناعية	٥٥	٣٠	١١	٢	صفر
المنظمات غير الربحية	٦٦	٢٧	٧	صفر	صفر
المنظمات غير الحكومية					